الأسس الإبستمولوجية والتداولية للإنشاء في النظرية النحوية العربية

د/ فطومة لحمادي، و أ/ سهير ساسي

قسم اللغة والأدب العربي،

جامعة تبسة، الجزائر

الهاتف: 00213 663 25 04 47

البريد الإلكتروني:lahmadifattouma@gmail.com

الاستلام	٢٠١٧/١١/٨	المراجعة	٢٠١٧/١٢/٣	النشر	٢٠١٧/١٢/٣١

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إعادة قراءة الموروث النحوي العربي من منظور وظيفي تداولي، يصدر عما تقرر في نظرية الأفعال اللغوية من مفاهيم وإجراءات تتحكم في آليات إنتاج الكلام طبقا للأغراض التواصلية المختلفة، مستهدفا الحفر في الأسس الإبستمولوجية والتداولية لظاهرة الإنشاء في النظرية النحوية العربية التي تنطلق من معايير مختلفة.

الكلمات المفتاحية:

الخبر، الإنشاء، النظرية النحوية العربية، الأسس التداولية، نظرية الأفعال اللغوية.

Les principes épistémologiques et pragmatiques de la performance dans la théorie syntaxique arabe

Dr. Fattouma Lahmadi, Ms. Souhir Sassi

Arabic Language and Literature Department

Université de Tebessa, Algérie

Téléphone: 00213663250447

Email: lahmadifattouma@gmail.com

Received	8/11/2017	Revised	3/11/2017	Published	31/12/2017

Résumé:

Le but visé par cet article est d'exploiter la conception des actes de parole dans la lecture de l'héritage grammaire arabe, à partir des catégories de la parole telles quelles sont déterminées par les grammairiens. Ces derniers ont montré à travers leurs recherches, la clairvoyance et l'exactitude de leurs analyses. Ainsi leurs études étaient

Bien liées aux recherches faites par les pragmatiques contemporains.

Mots clés:

Déclaratif, Structuration, Théorie Syntaxique Arabe, Principes Pragmatiques, Théorie des Actes de Parole.

تمهيد:

اعلم أن الكلام - كما ذهب إليه الماوردي - ترجمان يعبر عن مستودعات الضمائر، ويخبر بمكنونات السرائر، لا يمكن استرجاع بوادره، ولا يقدر على رد شوارده، فحق على العاقل أن يحترز من زللهه.

إن هذا التصور لطبيعة الكلام (اللغة) ووظيفته هو الذي انبنت عليه النظرية اللغوية العربية التراثية، وهو الذي تحددت على أساسه دراسة القدامى للغة، وما تقوم عليه من تصنيفات ومفاهيم وأحكام ومصطلحات. فاللغة في منهجهم أداة من أدوات الإعراب عن الأغراض وآلة من آلات العمل، تتميز بالخفة وعدم الافتقار إلى الازدحام إلى جانب ملازمته للإنسان الذي يستخدمه طبقا لإرادته في كل آن.

ونجد هذا التصور لطبيعة اللغة ووظيفتها جليا لدى ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي حدد اللغة على أنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[١]، ولمّا كان البُعد التواصلي بهذه المنزلة في الفكر اللغوي العربي، لم يجد النحاة وغيرهم بدّا من الالتفات إلى ضروب القول جميعها بحثا عن الأغراض التي تستكن فيها وتلتبس بها تبعا لاختلاف السياقات والمقامات، وسعيا إلى تصنيفها وحصرها في زمر معلومة بجامع من التناظر لا التغاير؛ لأن الأغراض التي يعبر عنها كل قوم لو راموا ضبط أقسامها على جهة التفريق، لتفلتت من قيود الحصر نتيجة تشعب النشاط الاجتماعي وتجدده. وهو مرتبط بالفعل التخابري، فقد نقل عن سيبويه قوله: "إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام. إذا قلت: لا رجل في الدار [...] فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟".[٢]

من هذا القول نجد أن سيبويه قسم الكلام إلى قسمين هما:

أ- الواجب.

ب- غير الواجب.

حيث إن الواجب وغير الواجب مفهومان يعود كلاهما إلى بنية نحوية مجردة واحدة، هي البنية النحوية المكونة من المسند والمسند إليه، وهي البنية النحوية الدلالية الأساسية التي تتركب بموجب وجودها كل دلالة، وتتألف بمقتضاها الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية.

يشير سيبويه إلى أن المتكلم هو الواضع والموجد للعلاقة الإسنادية وأن المتكلم المقامي هو الذي يعقد رابطة الإسناد التي بواسطتها:

- يخبر عن الوقائع والأحداث، فيدل على ما في علمه واعتقاده.
- أو يطلب من المخاطب إيقاع الحدث، فيدل على ما تتعلق به إرادته.
- أو يفصح عما فاضت به نفسه من دقة مشاعر وانفعالات تجاه الوقائع والأحداث[٣].

ويذهب سيبويه إلى أن الإثبات الموجب هو الصورة البسيطة المثلى للخبر، وهو الواجب؛ ذلك لأن الواجب عنده يشمل من الكلام ما كان مثبتا ومؤكدا، وما كان واقعا ثابتا في الكون، وفي الاعتقاد، وما كان ثابتا واقعا في الاعتقاد، دون الكون الخارجي[٤]، وإن ما عدا ذلك من نفي واستفهام وأمر وما يكون بمنزلة الأمر والنهي، من: دعاء، وتحذير، وتحضيض، وعرض، وتمن، وترج، وتشبيه إنما هو ذو قيمة سلبية، وهو غير واجب.

على أن في الكتاب ما يدل على أن للنفي وضعا خاصا في الكلام، ذلك أنه خبر، وأنه ذو قيمة سلبية من جهة كونه نفيا لواجب وهو بذلك يكتسب قيمة الوجوب، إذ الوجوب وجود الإيجاب أو وجود السلب.[٥]

وقد استعمل سيبويه الواجب ليدل به على معنى ثبوت الحدث واستقراره في نفس المتكلم سواء أكان سابقا لزمان القول أم مزامنا له أو لاحقا به في المستقبل؛ أي أنه "يدل على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكينونته، وهي

معان متصلة بعلاقة المتكلم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجي من حيث التصور والاعتقاد"[٦] وهذا الاستعمال الثاني يعطي غير الواجب مفهوم الإمكان الذي يناسب معنى الطلب المنبني على إرادة إيقاع الحدث مما يكون ولا يكون. وهو مفهوم يقابل الوجوب الذي ينبني على الاعتقاد الثابت في وقوع الحدث أو عدم حدوثه.

ويشمل غير الواجب عند سيبويه أعمالا رئيسة قد تتفرع عنها أعمال ثانوية أخرى، وهي جميعا واقعة في استرسال رأسه الأمر. فالأعمال الرئيسة لديه هي: الأمر والنهي والاستفهام، وقد بين سيبويه أن بين هذه الأعمال نوعا من الاسترسال، وأن أقواها من حيث إرادة إيقاع الفعل هو الأمر وأن الاستفهام هو نوع من الأمر الذي يراد به القول. إذ الأمر والنهي طلب ينبني على إرادة تلزم المخاطب بإيقاع الحدث أو تركه، وهو أقوى الأعمال الطلبية من حيث شدة التوتر بين المتكلم والمخاطب لذلك فإنه لا يكون - حسب سيبويه - إلا الفعل. والفعل في الأمر صيغة تختزل الفاعل الحقيقي المتمثل في المتكلم وتختزل الفاعل الصناعي المأمور بإيقاع الحدث. فهي صيغة مكثفة تختزل إسنادين: إسناد الطلب إلى المتكلم، وإسناد الحدث المطلوب إلى المخاطب[٧].

وقد قسم بعض النحاة - بعد سيبويه – الكلام إلى: خبر، وطلب وإنشاء، فإما أن يقبل الكلام التصديق والتكذيب أو لا؛ فالأول هو الخبر والثاني إذا اقترن معناه بلفظه فهو إنشاء، وإن لم يقترن وتأخر فهو طلب، وهو رأي صاحب كتاب "شذور الذهب" الذي عدل فيه بقوله: "قلت: وهو خبر وطلب وإنشاء، وأقول أن هذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول "قم" حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ"[٨].

فالخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب، أما الإنشاء هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب؛ وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه، قبل النطق به، وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه.

في حين ذهب بعض الدارسين إلى تقسيم الكلام إلى أربعة أقسام، هي: الخبر والاستخبار والطلب والنداء؛ والاستخبار عندهم هو الاستفهام، والأمر والنهي مراد بهما الطلب، وقد عدد السيوطي تقسيمات النحاة فبلغ بها عشرة، غير أنه رفض هذه التقسيمات، ورأى أن الأصح انحصار الكلام في القسمين الأولين ورجوع بقية المذكورات إليهما.[٩]

ومن الواضح أن الجهاز المفاهيمي لنظرية الخبر والإنشاء مر بمراحل قبل أن يستوي على سوقه ويستقر على أسس واضحة المعالم بينة القسمات على يدي أبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٩هـ) ومن جاء بعده من الشراح. فمصطلح الإنشاء مثلا، لم يكتب له الشيوع ولا الاستقرار إلا في مرحلة متأخرة، وكذا مصطلح الطلب الذي جاء الإنشاء ليخلفه، فلا تجد للإنشاء ذِكرًا عند كثير من أرباب المعاني، كعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) وأبي يعقوب السكاكي من بعده، فقد عبّر أغلبهم عنه بمصطلح الطلب، باستثناء قلة قليلة جعلته قسيما للخبر ابتداءً من القرن الخامس الهجري، كنجم الدين الكاتبي القزويني (ت٤٩٣هـ)، غير أن هذا المصطلح ظل حبيس رسالته الشمسية وشروحها[١٠] إلى أن جاء محمد بن علي الجرجاني (ت٧٢٩هـ) الذي أذاعه بقوله: "الإنشاء كلام لفظه سبب لنسبة مسبوق بنسبة أخرى".[١١]

بالإضافة إلى ذلك لم يوحد مفهوم مصطلح الإنشاء بل تضاربت الآراء بشأنه؛ فاستعمل أولا بمفهوم الإيقاع للمعنى في الخارج باللفظ، وتنهض به صيغ العقود أو الإيقاعيات باصطلاح المعاصرين، كقول رضي الدين الاستراباذي (ت) في معرض حديثه عن قيود الإسناد:" (...) وقولنا: أو في الأصل، يشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: بعت وأنت حر، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم؟، وليتك ولعلك قائم، وكذا نحو: اضرب؛ لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق

وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية (...)"[١٢]، ثم ما لبث أن استقر قسيما للخبر، ينهض التفريق بينهما على أسس ومعايير مختلفة أهمها:

أولا: الصدق والكذب.

ثانيا: مطابقة نسبة الكلام النسبة الخارجية.

ثالثا: القصد.

١- **الصدق والكذب:**

إن التمييز الأشهر بين الخبر والإنشاء هو التمييز بحسب الشرط المبدئي المعروف، والذي كان محل إجماع بين العلماء العرب في تلك المرحلة، ويبدو أن أبا العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) أول نحوي يقحم مفهوم الصدق والكذب في النظرية اللغوية العربية في مساق حديثه عن باب الابتداء؛ إذ قال: "والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[١٣]، والمراد بالخبر هنا الخبر الذي هو قسيم الإنشاء وليس الخبر الدال على الوظيفة النحوية للمحل الإعرابي، وهو ما صححه ابن هشام مخافة وقوع بعض النحويين في سوء الفهم؛ إذ يقول: "لأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام"[١٤]، وقد فهم السراج أن القيمتين تتعلقان بخبر المبتدأ من حيث إنه "هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاما [...] ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس، فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله؛ لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله". فيدل الأول على الوظيفة النحوية للمحل الإعرابي، ويدل ثانيهما على قسم من أقسام الكلام الذي اعتد به النحاة، ورغم اتفاق العلماء على معيار التقسيم إلا أنهم اختلفوا في عدد الأقسام، فهذا ابن مالك جعل الكلام "خبرا وطلبا"، وهناك من جعله أربعة أقسام هي: "خبر واستخبار وطلب وإنشاء بناء على التصديق والتكذيب"[١٥].

وكثيرا ما التبس على القدامى مفهوم الصدق والكذب بين قائل: إنه مطابقة حكم الخبر أو عدم مطابقته للواقع؛ ذلك أن من اعتقد أمرا فأخبر به، ثم استبان خلافه، لا يوصف بالكذب، وإنما يقال أخطأ"[١٦]. وهذا ما أدى بالجاحظ إلى إنكار انحصار الخبر في الضربين السابقين، فأضاف ضربا ثالثا، وهي على النحو الآتي:

- **الخبر الصادق:** وهو الذي يطابق الحكم فيه الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه.
- **الخبر الكاذب:** وهو الذي لا يطابق فيه الحكم الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه.
- **الخبر غير الصادق ولا الكاذب:** وهو الذي يطابق فيه الحكم الواقع أو لا يطابقه، مع عدم اعتقاد المخبر له.

غير أن المعمول به بين أوساط العلماء يتمثل في الخبر الصادق أو الكاذب[١٧].

ويعلق عبد القادر عبد الجليل على أن الخبر غير الصادق وغير الكاذب أربعة أنواع:

١- الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق.
٢- الخبر المطابق للواقع بدون اعتقاد أصلا.
٣- الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق.
٤- الخبر غير المطابق للواقع بدون اعتقاد أصلا.[١٨]

لذا يمكن القول أن إقحام معيار قبول الصدق والكذب أدخل في التأويل الدلالي وليس من التكوين الدلالي في شيء؛ فهو اعتبار يرجع إلى تقدير السامع لا المتكلم، وهذه مسألة أساسية ينبغي التنبيه إليها، يقول محمد صلاح

الدين الشريف: "فأغلب الدارسين اللسانيين يهملون أن النص المقول ليس صادقا ولا كاذبا إلا بعد الحكم عليه بالصدق أو الكذب، وهذا الإجراء يحدثه المؤول له ولا يكون من تلقاء ذاته"[١٩].

٢- مطابقة نسبة الكلام النسبة الخارجية:

رفض الشريف الجرجاني (ت٧٢٩هـ) تعريف الإنشاء بأنه "كلام لا يصح أن يقال إنه صادق أو كاذب"، ويصف هذا التحديد بأنه ضعيف، والحجة أن الصدق والكذب لا يعدوان - عند التحقيق- أن يكونا نوعين للخبر أو صفتين له، فضلا أن الإنشاء يحتمل الصدق والكذب، ويقترح بديلا له تعريفا آخر، وهو الذي نصه أن الإنشاء "كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقة بنسبة أخرى"[٢٠]، وعليه لا يحتمل المطابقة ولا عدمها؛ لكون المطابقة نسبة، وكل نسبة توجب منتسبين سابقين عليها. أما الخبر "وإن كان لفظه سببا لنسبة هي صورة الكلام، لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها، فإن تطابقا، فالخبر صادق، وإلا فكاذب"[٢١].

وقد سار الخطيب القزويني على نهج الشريف الجرجاني الذي ميز بين الخبر والإنشاء على أساس المطابقة، إذ يقول: "ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الإنشاء"[٢٢]، وذهب طالب هاشم الطبطبائي إلى احتمال أن يكون تعريف القزويني هذا مستنتجا من التعريف السابق بتحليل معنى الصدق والكذب ثم وضح في مقدمتين. الأولى أن النسبة الكلامية تقبل الصدق والكذب، إذا كان لها قرين، هو النسبة الخارجية التي تحكي تلك النسبة إياها تطابقه أو لا تطابقه، وفي غير ذلك لا تقبل النسبة الصدق والكذب، أما الثانية فهي أن الأخبار دون الإنشاءات هي نسبتها تلك الأقران"[٢٣]، وعلى ذلك ذهب ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) إلى أن "الجملة الإسنادية تكون خبرية، وهي التي لها خارج تطابقه أو لا وإنشائية، وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه"[٢٤].

وصرح الإستراباذي بأن الجملة غير الخبرية؛ أي التي لا تقبل الصدق والكذب، إما إنشائية، نحو: "بعت، وطلقت، وأنت حر"، وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني[٢٥]، وعلى هذا تكون قسمته ثلاثية، وتكون الإنشائيات عنده مما ينتمي إلى مجموعة الإيقاعيات عند "سيرل"، والطلبيات عنده هي مما ينتمي إلى مجموعة الأمريات عند سيرل، والصنف الثالث عنده؛ أي ما عدا الطلب والإنشاء هو الخبر.[٢٦]

ومحصول القول أن الخبر هو الكلام التام الذي لنسبته الكلامية نسبة خارجية (في الواقع) تطابقه أو لا تطابقه، أما الإنشاء فهو الكلام التام الذي ليس لنسبته الكلامية هذه النسبة الخارجية.

٣- القصد:

أدرج ابن يعقوب المغربي رائز القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء، حيث قال: "فذلك الكلام الذي له تلك النسبة خبر [...] وإلا يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأزمنة الثلاثة، بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصد كون نسبته توجد باللفظ فإنشاء [...] كقولك: بعت، عند قصد إنشاء البيع"[٢٧]. وهذا ما ذهب إليه الدسوقي الذي يقترح تغيير التعريف السابق للخبر بالصيغة الآتية: "إن كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له، أو تقصد عدم مطابقتها له"[٢٨]؛ أي يفسر تعريف الإنشاء بأنه "قد يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، ولكن لم يقصد ذلك، ومنه نرى أن الدسوقي يذهب إلى أن الفرق بين الخبر والإنشاء ليس في وجود النسبة الخارجية، فهي موجودة للإنشاء، كما هي موجودة للخبر، وليس في تحقق وعدم تحقق المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية، وهو ما يتقاطع مع مفهوم القصدية عند التداوليين المعاصرين.[٢٩]

وقد ربط طه عبد الرحمن بين القصد والصدق والكذب، فإن لم يكن القائل معتقدا لقوله، فلا يمكن الحكم عليه لا صدقا ولا كذبا، إذ ليس الصدق سوى موافقة الاعتقاد للواقع والطلب سوى مخالفة هذا الاعتقاد للواقع

بدليل وجود الأقوال المجازية، فلو كان الصدق أو الكذب لازمين للقول بما هو كذلك لكان القول المجازي كاذبا على الدوام؛ حيث إن معناه يخالف ظاهره، وإذا فرضنا أن الغالب على الكلام الطبيعي أن يكون مجازيا، فقد صار التواصل به في حكم التكاذب، وصار التعامل به في حكم التخاتل، وليس الأمر كذلك، وما ذلك إلا لأن الأصل في تصديق القول أو تكذيبه هو الاعتقاد الذي تحته[٣٠]. وهنا تمت الاستعانة بأساس تداولي كثيرا ما اعتمده التداوليون أمثال "أوستين" و"سيرل".

وصفوة القول أن تصورات وآراء العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء مختلفة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف الإيجابي والتعدد في وجهات النظر فإنه يمكن لنا أن نميز بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء بصياغة التعريف الآتي: الخبر هو الكلام التام الذي قصد بنسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، لا أن توجدها، والإنشاء هو الكلام التام الذي قصد بنسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية، لا أن تطابقها.

وأما بمعايير سيرل فيكون الخبر مندرجا ضمن صنف التقريريات (Assertifs) بمصطلحات سيرل، والغرض المتضمن في القول هو التقرير، في حين يندرج الإنشاء ضمن الأصناف الكلامية الأخرى التي بحثها سيرل، وهي كثيرة ومتشعبة.

أنواع الإنشاء: الإنشاء نوعان هما:

١- **الإنشاء الطلبي**: مختلف في تعداده؛ فقد فصله السكاكي إلى خمسة أبواب هي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. وبلغ به آخرون تسعة أقسام، وهي التي يجيء ذكرها[٣١]:

أ- الأمر: يعرف على أنه: "صيغة وضعت لطلب فعل، أو طلب بها فعل بأداة على وجه الاستعلاء"[٣٢]، ويعرفه ابن يعيش بقوله: "طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر، وإن كان من النظير قيل له طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء"[٣٣]. لكن ما يلاحظ على تعريف ابن يعيش أن وقع في تداخل؛ لأنه من الراجح أنه كان يقصد بعبارة الأمر صيغة (لتفعل، افعل)، وليس الأمر كمفهوم أو كفعل (غرض) لغوي، فكأني به أطلق مصطلح الأمر على الصيغة الصرفية. إذن الأمر هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى، حقيقة أو ادعاء. وله صيغ أربع:

- **فعل الأمر**: نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا انسلخَ الأَشهرُ الحرمُ فاقتلُوا المشرِكينَ حيثُ وجدتموهمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُل مَرْصَدٍ**﴾. **(التوبة/٥)**

- **المضارع المقرون بلام الطلب**، كقوله عز وجل: ﴿**فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ**﴾. **(الحج/١٥.)**

- **المصدر النائب عن فعل الأمر**، كقوله جل ثناؤه: ﴿**فَضَرْبَ الرِّقَابِ**﴾. **(محمد/٤).**

- **اسم فعل أمر، كقوله تعالى:** ﴿**عَلَيكُم أَنفُسَكُم**﴾ **(المائدة/١٢).**

يمكننا استخلاص العناصر الدلالية المكونة للأمر والمتمثل في:

أ. عنصر العلو: أي أن تكون مكانة الآمر أعلى من مكانة المأمور. حال الرئيس مع مرؤوسه.

ب. هو عنصر مقامي يتصل بهيئة النطق وطبيعة الأداء الصوتي للآمر، ويشترك العنصران العلو والاستعلاء في تحديد دلالات الوجوب والدعاء و الالتماس.

ج. عنصر الزمان: ينبغي أن لا يكون الفعل المأمور القيام به حاصلا وقت الطلب، بل في المستقبل؛ لأن تخلف عنصر الاستقبال في الأمر يخرجه إلى معان تحويلية أخرى.

د. عنصر المكان: أن يكون المأمور قادرا على تنفيد الأمر.

هـ. عنصر المصلحة: الذي يؤدي دورا مهما في تحديد دلالة صيغة الأمر، فالأصل أن الفعل المأمور للقيام به يمثل مصلحة بالنسبة للآخر.

و. عنصر التفويض: أي أن يكون تنفيذ الأمر موكولا إلى المأمور وإن كان غير ذلك خرج الأمر إلى دلالات مجازية أخرى.

ز. عنصر الإرادة: لتدل صيغة افعل على الأمر؛ لأن الخطوة الأولى تتمثل في الكشف عن وجود تحويل دلالي من خلال معرفة عدم إرادة المعنى الحقيقي.[٣٤]

والملاحظة التي يمكننا تسجيلها هي أن هذه الشروط كلها شروط تداولية بامتياز.

ب- **النهي**: وهو "طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء"، وهو كالأمر في الاستعلاء[٣٥]، وله صيغة واحدة، وهي المضارع المجزوم بـ"لا" الناهية، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَى**﴾. **(الإسراء/٣٢).**

العناصر الدلالية المكونة لدلالة النهي:

يمكن تلخيص العناصر الدلالية المكونة لدلالة النهي في النقاط الآتية:

- لعنصري العلو والاستعلاء أهمية بالغة في التمييز بين دلالات التحريم والدعاء والالتماس.
- عنصرا الزمان والمكان، ينبغي أن يكون طلب الكف متعلقا بالمستقبل.
- اشتراط الإمكان ليكون النهي على حقيقته، فالمخاطب لا ينهى عما لا يمكن أن يقع منه، سواء كان امتناع الوقوع لعدم استطاعته أو لأن الفعل لا يتخيل أن يقع مثله.
- يؤدي عنصر الإرادة دورا مهما في تحديد دلالات صيغة النهي؛ إذ ابتداء، يفرق بين الدلالات الطلبية للصيغة والدلالات غير الطلبية لها كالتهديد مثلا.[٣٦]

كل هذه العناصر ينبغي أن تتوفر حتى يكون النهي على حقيقته، فإن تخلف أحدها خرج عن معناه الأصلي إلى المعنى المستلزم، ويمكننا القول إن ملفوظات الأمر والنهي ليس لها قدرة ذاتية على حمل المخاطب على فعل المأمور به وترك المنهي عنه، فليس كل أمر مطاع ولا كل نهي كذلك، لذا يجب استحضار المقام التداولي بكل مكوناته، من متكلم ومخاطب وموضوع الخطاب والظرف الزماني والمكاني الذي يقع فيه الخطاب، ودرجة التعارف بين طرفي التواصل ونوع المعارف المشتركة بينهما كقرائن مساعدة لتحقيق الأوامر والنواهي.

ج- **الاستفهام**: أسلوب لغوي إنشائي تحدده مناسبات القول، أساسه طلب الفهم؛ أي توخي العلم بشيء لم يكن معلوما، فقد عرفه صاحب كتاب التعريفات بأنه: "طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعهما؛ فحصولها هو التصديق وإلا فهو تصور"[٣٧]، وقيل الهمزة والسين والتاء تفيد الطلب في هذه الكلمة والمطلوب هو الفهم الذي يعني حصول المراد فهمه في النفس وإقامته هيأته في العقل[٣٨]، فالمراد من الاستفهام أمر لم يستقر عند السائل، لذا فالغرض منه هو طلب العلم بأمر يجهله المستفهم، ويتحقق بأدوات كثيرة على اختلاف ما يراد فهمه:

- ما يطلب به التصور أو التصديق، وأداته الهمزة. مثال الأول ألا يلي الهمزة إلا المفرد المسئول عنه، ويغلب أن يكون للمستفهم عنه معادل يذكر بعد "أم"، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ**﴾ (البقرة/١٨٠). ومثال الثاني أن تلي الهمزة جملة فعلية في الغالب، طلبا لتعيين النسبة المترددة في ثبوتها أو نفيها، فيكون الجواب بـ"نعم" أو "أجل" أو

"جير" و"إي" قبل القسم في حالة الإثبات، وبـ"لا" في حالة النفي، كقوله (عز وجل): ﴿**وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي**﴾ (يونس/٥٣).

- ما يطلب به التصديق فحسب، وأداته "هل"، كقوله تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونْ**﴾ (الأنبياء/٨٠). لأجل اختصاص التصديق بها امتنع: هل زيد قام أم عمر؟. وتقسم "هل" إلى: بسيطة ومركبة؛ فأما الأولى، فهي التي يطلب بها وجود الشيء، كقولك: هل الفتحة موجودة؟. وأما الثانية، فهي التي يطلب بها وجود الشيء لشيء، كقولك: هل الحركة دائمة؟[٣٩].

- ما يطلب به التصور فحسب، وأدواته كثيرة، وهي بقية ألفاظ الاستفهام. وهي على أضرب:

- ما يطلب به تعيين العاقل، وهو "من"، كقوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ**﴾ (الصف/١٤).

- ما يطلب به تعيين غير العاقل، وهو "ما"، كقوله (سبحانه وتعالى): ﴿**فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونْ**﴾ (الذاريات/٣١).

- ما يطلب به تعيين الزمن مطلقا، وهو "متى"، كقوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينْ**﴾ (الملك/٢٥)، أو مستقبلا، وهو "أيان"، كقوله تعالى: ﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينْ**﴾ (الذاريات/١٢).

- ما يطلب به تعيين المكان، و هو"أين" نحو قولك: أين القرية؟.

- ما يسأل به عن الحال، و هو"كيف"، كقولك: كيف حالك؟.

- ما يسأل به عن العدد، وهو "كم"، كقوله (تعالى): ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلْ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ**﴾ (البقرة/٢١١).

وقد جمعها تمام حسان في الخلاصة النحوية في المخطط الآتي:[٤٠]

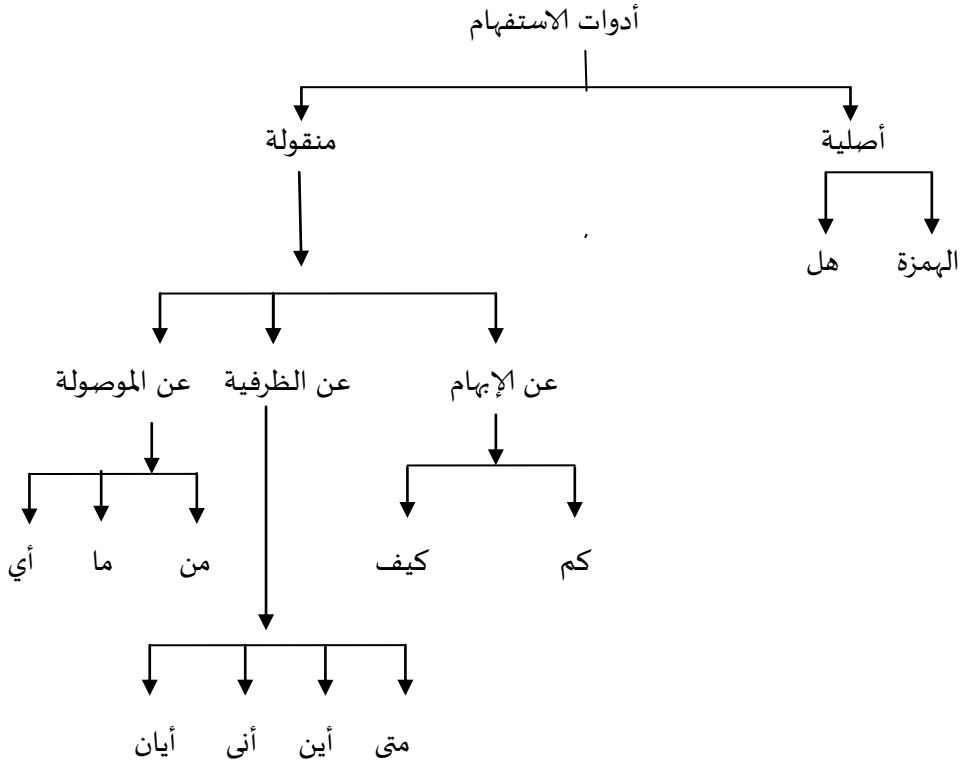

العناصر الدلالية المكونة لدلالة الاستفهام: يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:

- **عنصر الزمان**: أي أن يكون الاستفهام متعلقا بالمستقبل، ومن ثم يكون السائل جاهلا به أو شاكا فيه، ويؤدي عنصر الزمان دورا مهما في الكشف عن خروج الاستفهام عن حقيقته إلى إحدى الدلالات المجازية.
- **عنصر الإمكان**: أي أن تكون إجابة السؤال في إمكان المسؤول، فيكون على علم بالإجابة، وإن كان جاهلا بها أو تخلف عنها انتقلت دلالة الاستفهام إلى إحدى الدلالات المستلزمة، نحو: التحدي أو التعجيز أو التشويق.
- **عنصر الإرادة**: وهي أصل الاستفهام وضالة المفسر، والمراد بالإرادة في الاستفهام أمران هما: انتظار الإجابة والثاني الاكتفاء بها، فإذا كان السائل مكتفيا بهذه الإجابة طالبا لها متعلقا بها قصده وإرادته، كان الاستفهام حقيقيا، أما إذا كان خلاف ذلك خرج الاستفهام عن حقيقيته.

د- النداء: وهو"إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ليقبل المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه"[٤١]. أو قل: هو "طلب إقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة"[٤٢]، وأدواته ثمانية هي:

- الهمزة: ويقول الجمهور أنها للقريب. في مثل قولنا: أ علي أقبل.
- أي: وفيها أقوال: قيل للقريب، وقيل للمتوسط، وقيل للبعيد.
- يا: تستعمل لنداء البعيد حقيقة أو حكما، ولنداء القريب توكيدا.
- أيا: وهي لنداء البعيد.
- هيا: للبعيد، وقيل: بدل من همزة "أيا".
- آي: وهي للبعيد.
- آ: وهي للبعيد، وقيل للقريب.
- وا: عدها الجمهور على أنها مختصة بالندبة، ومنهم من جعلها لغير ذلك.[٤٣]

ح- التمني: يعرف التمني بأنه "إنشاء إرادة حدوث أمر ما"[٤٤]، وهو أيضا طلب حصول الشيء على سبيل المحبة، والشيء المطلوب يكون في التمني دائما غير متوقع ويدخل فيه ما لا سبيل إلى تحقيقه[٤٥]، وقد عرفه الشريف الجرجاني بقوله: "هو طلب حصول الشيء سواء كان ممكنا أو متمنعا"[٤٦]. وأظهر لفظ وضع له هو "ليت"، كما في قوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً**﴾ (الفرقان/٢٧). وقد يعار له أدوات أخر، كأداة الاستفهام "هل"، وأداة الشرط "لو"، و"لعل".

- **العناصر الدلالية المكونة لدلالة التمني**: نوجزها في العنصرين الآتيين:
- **عنصر التوقع**؛ لأن الأصل أن يكون المتمنى غير متوقع.
- **عنصر الزمان**؛ أي أن يكون التمني متعلقا بالمستقبل فإذا تخلف هذا العنصر تحول المعنى إلى دلالة الندم أو التحسر.[٤٧]

ط- الترجي: وهو "إنشاء إمكان حدوث أمر ما"[٤٨]، ويعرفه صاحب التعريفات بقوله: "إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهته"[٤٩]، والفرق الجوهري بين التمني والترجي أن المتمنى لا يطمع في حصوله ومن ثم لا يعتقد إمكانه، أما المترجى فهو أمر يعتقد حصوله وإمكانه، أما بحسب معايير سيرل فإن التمني وكذلك التعجب متعلقان بمبدأ شرط

المحتوى القضوي، فالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم، وفي الترجي قضية ممكنة، وصيغ الترجي في العربية المعروفة، هي: "لعل" و"عسى".

وصفوة القول أن يمكننا صياغة قاعدة خطابية تلخص ما سبق، وهي: إذا امتنع ورود التمني أو الاستفهام أو الأمر أو النهي أو النداء على أصله داخل مقام تخاطبي معين، تولد من كل فعل من هذه الأفعال الطلبية الأصلية فعل إنجازي فرعي مناسب للمقام.

٢- **الإنشاء غير الطلبي**: ويشمل المباحث الآتية:

أ- التعجب: هو عبارة عن "استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة"[٥٠]، وعرف بأنه "انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه"[٥١]. وقد اختلف في التعجب؛ حيث أدخله فريق في الإنشاء، وأخرجه آخر إلى باب الخبر فعلى الأول ابن الحاجب والاستراباذي، وعلى الثاني الجرجاني في مقتصده[٥٢].

وصيغ التعجب منها القياسية، ومنها السماعية. فأما الأولى، فهما صيغتا: "ما أفعله"، و"أفعل به". وهي على التوالي قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ**﴾ (عبس/١٧). وفي قوله أيضا: ﴿**وَأَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ**﴾ (الكهف/٢٦). أما صيغ التعجب السماعية، فلا ضابط لها سوى الاستعمال، كالاستفهام التعجبي، والنداء التعجبي، وغيرهما.

ب- المدح والذم: أجمع الدارسون على إنشائية صيغ المدح والذم[٥٣]، وهي ألفاظ يتوسل بها إلى البوح بانفعال يعرض إزاء موضوع يستحق أن يمتدح أو يذم، سواء كان واقعة أم ذاتا. ويناقش الإستراباذي إنشائية المدح والذم وخبريتهما، فيرى أنك "إذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب"[٥٤].

وتعرض الإستراباذي لمناقشة إشكال وقع في إنشائية المدح منشؤه قول الأعرابي لمن بشره بمولودة، وكان قد قال له: نعم المولودة، فرد عليه الأعرابي بقوله: "والله ما هي بنعم المولودة"، بأن ذلك ليس تكذيبا في المدح، وإنما "هو إخبار بأن الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر"[٥٥]. ويتوسل إلى الإفصاح عن هذا المعنى بصيغتي (نِعْمَ) و(بِئْسَ)؛ فالأولى لإنشاء المدح العام، كقوله تعالى: ﴿**فَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ**﴾ **(الذاريات/٤٨)**، والثانية لإنشاء الذم العام، كقوله تعالى: ﴿**وَلَبِئْسَ مَاشَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ**﴾ **(البقرة/١٠٢)**.

ومبدأ "الشروط المعدة" يعتبره "سيرل" من أهم المبادئ التي تؤثر في "هوية الأفعال الكلامية"، وفي قوتها وضعفها، وفي تصنيفها أيضا، وفحواه أن تجتمع ظروف تداولية معينة، خاصة بالمتكلم أو المخاطب، فتغير من قوة أحدهما، وتؤثر من ثم على "الخطاب" وتجعل من الفعل ناجحا أو فاشلا.[٥٦]

ج- ألفاظ العقود: هي الألفاظ "المستعملة في البيوع والرهون والإجارات والأنكحة وغير ذلك"[٥٧] وأصلها باب الخبر، فعند النحاة العبارة: "بعتك هذا الثوب". قد تأتي خبرا إذا قالها البائع لتذكير المشتري ببيع تم سابقا، ومن ثم تكون له حقيقة خارجية يصفها؛ أي بطابقها أو يخالفها، كما تأتي العبارة ذاتها للإنشاء إذا تلفظ بها البائع وهو يجري عملية البيع حالا، وليس تذكيرا بما سبق[٥٨]. وقد اختلف الفقهاء بشأنها: أهي أخبار أم إنشاءات؟ فقالت الحنفية: أخبار ولم يرها الحنابلة والشافعية كذلك، وإنما هي، عندهم، إنشاءات.

وبمعايير سيرل والتداوليين المعاصرين تعتبر "ألفاظ العقود والمعاهدات" ضمن الأفعال الكلامية، بل توضع ضمن الأفعال المتضمنة في القول، بل هي السبب في بحث الظاهرة من أصلها، وتتموضع بالتحديد ضمن الإيقاعيات، ولا سيما تلك "الصيغ الإيقاعية العربية" التي تتم أفعالها المتضمنة في القول من طرف واحد ولا يشترط إيقاعها من طرفين اثنين، كتعيين المدير لنائب له بقوله: أنت مكلف بنيابتي. فقوله هذا غير واقعا؛ أي قام بفعل.

أما إذا كان الفعل الإيقاعي من صنف العقود والمعاهدات التي تستدعي مشاركة طرفين أو فاعلين ولا ينعقد العقد أو الفسخ إلا بإيجاب وقبول، كالزواج الإسلامي مثلا، فهو يقتضي أخذا وردا من الزوج والزوجة أو وليها، فإذا قالت المرأة أو وليها للزوج:

- زوجتك نفسي أو ابنتي بشرط كذا. فيكون هذا الإيجاب - على حد تعبير الفقهاء - مقدمة لحصول القبول بأن يتلفظ الزوج بـ: قبلتك زوجة لي. ويكون ذلك قبولا، وتتم العلاقة الزوجية بهما معا[٥٩].

د-القسم: يؤتى به للتأكيد لا للتأسيس[٦٠] وهو على ضربين: الصريح وغير الصريح؛ فأما الأول، وهو ما يعلم بمجرد التلفظ به كون الناطق به مقسما، كالقسم بالجملة الفعلية أو الاسمية، نحو: أقسم بالله ويمين الله لأصومن. أو بأدوات موضوعة لغرض القسم، وهي: الواو، والباء، والتاء، واللام، ومِنْ، والميم المكسورة، وغيرها. أما الضرب الثاني فهو: ما لا يعلم بمجرد التلفظ به أن الناطق مقسم به، نحو: "شهد" في قوله تعالى: ﴿**وَشَهِدَ اللهُ إِنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالمَلاَئِكَة وَأُولُوا العِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ**﴾ (آل عمران/١٨)[٦١].

وهناك من قسم القسم إلى نوعين آخرين هما: قسم السؤال كـ: نشدتك الله، وبالله لتفعلن، وقعدك الله، وغيرها. أما النوع الثاني هو: قسم الإخبار، كـ: عهد الله لأفعلن كذا، والله، ويسمى الأول استعطافيا، والثاني قسما تأكيديا[٦٢].

هـ. الاستكثار و الاستقلال: الاستكثار هو أن ينشئ المتكلم استكثارا لعدد من شيء، مستعملا: كم الخبرية، أما الاستقلال فيتم بوساطة "رُبّ" أو بحرف آخر مقدر وضعه[٦٣]، ونفى الرضي أن يعد الاستكثار والاستقلال من باب الخبر؛ لأنهما لا يحتملان التصديق أو التكذيب، فهو القائل: "فالجواب أن معنى الإنشاء في كم في الاستكثار، وفي رب في الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أن للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه. بل يقصد أن في الخارج كثرة أو قلة لا استكثارا أو استقلالا، فلا يصح أن يقال له: كذبت فإنك ما استكثرت اللقاء، وما استقللت الإنضاج"[٦٤].

ومن خلال هذه الدراسة التي تنحو منحى المقاربة والجمع والتحليل بين الإنشاء والخبر في الحقل النحوي العربي وبين قسمي الكلام في الحقل اللساني التداولي، يمكننا أن نعيد قراءة هذا التقسيم الثنائي من منظور نظرية الأفعال اللغوية:

يلاحظ بداءة أن في التقابل بين الخبر والإنشاء دَخَلاً ينبغي الاحتراز منه؛ لأن مصطلح الخبر صفة للكلام توهم ناظرها أنها مقطوعة النسب عن منشئها المخْبِر، فلا تحيل على المتكلم إلا بطريقة الاستدلال. بينما يتصل المصطلح الآخر به، ويرتكز على مفهوم الفعل الكلامي، فكان أولى أن ينهض التقابل بين الإخبار والإنشاء من حيث إن المعنيين عملان يصدران عن المتكلم.

فإذا صح في الأذهان قيام الاختلاف بين الإخبار والإنشاء، صح التعويل عليهما بابين رئيسين تجتمع تحت عباءتهما ضروب الكلام المنجزة الأخرى، وإلا فلا، فالوجه إذن أن نتساءل: هل الإخبار شيء غير الإنشاء أم هو هو؟

يمكننا تلخيص ذلك فيما يلي:

الإخبار: متكلم+ عمل (أو فعل) إثبات + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة مستقرة.

مثاله: Ø + Ø + جاء زيدٌ.

الاستفهام: متكلم + عمل (أو فعل) استفهام + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة صاعدة.

مثاله: Ø + هل + جاء زيدٌ + ؟

فمن البين أن ليس هناك ما يدعو إلى فصل الإخبار عن الإنشاء، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص؛ إذ الإنشاء أعم من الإخبار، فكل إخبار إنشاء ولا ينعكس.(٦٥)

محصلة القول أن الكلام على اختلاف أضربه عبارة عن أعمال إنشائية تتصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها، إلا من حيث نوع العمل المنجز الذي يحدده القصد وفاقا لعرفية الاستعمال، إن كان إخبارا أو استفهاما أو نداءً أو أمرا أو تعجبا أو رجاءً أو تمنيا أو نحو ذلك، ويمكنها أن تختلف تركيبيا من حيث اشتمال بعضها على عنصر الإحالة، واقتصار بعضها الآخر على مجرد الإنشاء دون أن يكون له معمول قضوي إحالي.

الخاتمــة:

إن أقسام الإنشاء بضربيه الطلبي وغير الطلبي عند النحاة العرب مقارب لأقسام الفعل المتضمن للقول عند سيرل بعد التعديلات التي أقامها على نظرية الأفعال الكلامية، فنجد في زمرة الإنشاء الطلبي أنّ الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض كل منهم مندرج بمصطلحات سيرل ضمن ما يسمى بالتنفيذات. أما التمني والترجي فكلاهما مندرج بمصطلحات سيرل ضمن السلوكيات.

ونذكر من باب المثال في مجال التقارب بين تقسيم سيرل للأفعال الكلامية والنحويين العرب ما يسمى في قسم الإنشاء الطلبي بالعرض والتحضيض، وهو مندرج بمصطلحات سيرل ضمن صنف الالتزاميات، وكذا الأمر بالنسبة لألفاظ العقود - وهي الألفاظ المستعملة في البيوع والرهون والإيجارات والأنكحة وغير ذلك، وبمعايير سيرل والتداوليين المعاصرين تعتبر ألفاظ العقود والمعاهدات ضمن الأفعال الكلامية، بل توضع ضمن الأفعال المتضمّنة في القول، بل هي السبب في بحث الظاهرة من أصلها تتموضع بالتحديد ضمن الإيقاعيات، ولاسيما تلك الصيغ الإيقاعية العربية التي تتم أفعالها المتضمنة في القول من طرف واحد ولا يشترط إيقاعها من طرفين اثنين.

يبدو أنّ القسَم بنوعيه؛ قسم السؤال وقسم الإخبار- حسب تصنيف النحاة العرب - بمعايير سيرل مندرج ضمن "درجة الشدة للغرض المتضمّن في القول"، فهو إذن تأكيد، وحتى نحاتنا القدامى كانوا يذهبون إلى ذلك على حد قول سيبويه "والحَلف توكيد" أما الفرق بين قسم الطلب وقسم الإخبار بمصطلحات سيرل ، فإنّ الأول يندرج ضمن الأمريات، والثاني ضمن التقريريات.

يعتبر الدعاء والقسَم من الأفعال الكلامية التي درسها النحاة تحت أبوابها النحوية المعروفة، وقد نجد من بين النحاة من أشار إلى بعض معانيها الإنجازية كسيبويه وعبد القاهر الجرجاني والرضي، ويمكن أن يعدا أفعالا متضمّنة في القول بالتصور الذي يطرحه المعاصرون عندما ترد في السياقات والمقامات المناسبة.

إنّ تأكيد سيبويه على أنّ المتكلّم هو الواضع والموجد للعلاقة الإسنادية، وأنّ المتكلّم المقامي هو الذي يعقد رابطة الإسناد - وهذا أثناء عمليّة تقسيمه للكلام إلى واجب وغير واجب - إضافة إلى ما قام به ابن جني من استحضار لعناصر الخطاب المتمثلة في المخاطِب والمخاطَب والخطاب أثناء توصيفه للفعل التخاطبي؛ وذلك من خلال قوله: «ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم» يعتبر اهتمام بالغا من قبلهم بعملية التخاطب وهو ما نعتبره استعمالا منهم تداوليا معاصرا في بناء عملية الإنشاء والخبر أو بناء أضرب الإنشاء من إثبات ونفي بما يقتضيه كل منهما مثبت (مخاطِب) ومثبت له (مخاطَب)، ومنفيا ومنفيا عنه، وكذا الامر بالنسبة للخبر وما يقتضيه من مخبر به ومخبر عنه.

وفي ختام هذا البحث لابد أن نذكر بأن التداولية بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية: كسياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال المتضمّنة في القول يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحا من مفاتيح فهمه.

الهوامش:

[١] ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ١٩٨٧، ٦٠/١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ت:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ص٥٥.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٥٩/١.

[٤] ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة " دراسة نحوية تداولية"، جامعة منوبة، تونس، ط١، ٢٠٠١م، ص٦٨.

[٥] ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٩/١، و ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص٦٩.

[٦] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص٦٩.

[٧] ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢١٣/٣.

[٨] ابن هشام، شذور الذهب، ص٣٩-٤٠.

[٩] السيوطي،همع الهوامع، ت:عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ٣٤/١-٣٥.

[١٠] ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ١٥٢. وينظر: صلاح الدين ملاوي، نظرية الأفعال اللغوية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الرابع، جانفي ٢٠٠٩، ص٦٧.

[١١] الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢، ص١٠١.

[١٢] الاستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ج١، ص٩.

[١٣] المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج٣، ص٨٩.

[١٤] ابن هشام، مغني اللبيب، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١ ،٢٠٠٥، ص٣٨٤

[١٥] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[١٦] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ت:بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨، ص١٨.

[١٧] المرجع نفسه، ص١٩.

[١٨] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٣٥.

[١٩] محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون "بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، سلسلة اللسانيات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، عدد١٦، ٢٠٠٢م، ٩٦٥/٢.

[٢٠] الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢، ص٨٦.

[٢١] نفسه، ص٨٦.

[٢٢] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٧.

[٢٣] ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤م، ص٤٩-٥٠.

[٢٤] ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٠، ج٢، ص١٠٦٥.

[٢٥] ينظر: الإستراباذي، شرح الكافية، ٣٠٧/١.

[٢٦] ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول، ص١٥٩.

[٢٧] ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ج١، ص١٧٤.

[٢٨] ينظر: الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت)، ص١٦٦-١٦٧.

[٢٩] ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول، ص١٦٣.

[٣٠] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٩٨م، ص٥٣.

[٣١] السكاكي، مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٩٠م، ص١٧٢-١٨٢.

[٣٢] ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م، ص٩٧.

[٣٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٨٩/٤.

[٣٤] ينظر: صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٥٥٩، وينظر: إدريس سرحان، الأمر والنهي كفعلين لغويين إنجازيين في اللغة العربية" دراسة دلالية تداولية"، ١٤٤/٢-١٤٥.

[٣٥] ينظر: عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص١٧٧.

[٣٦] ينظر: إدريس سرحان، مرجع سابق، ص١١٤/٢-٢٣٨.

[٣٧] الجرجاني، التعريفات، ص١٨.

[٣٨] ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب" دراسة بلاغية"، ص١٠٣-٢٠٤.

[٣٩] ينظر:الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص٩٠.

[٤٠] ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص١٤٢.

[٤١] المرجع نفسه، ص١٠٠.

[٤٢] عروس الأفراح، ٥٦٢/١.

[٤٣] ينظر: صلاح الدين ملاوي، مرجع مذكور، ص٥٦٢.

[٤٤] الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص٩٦.

[٤٥] ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب "دراسة بلاغية"، ص١٩٤.

[٤٦] الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ص٦٦.

[٤٧] ينظر: ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللغوية العربية "الاستلزام التخاطبي- أنموذجا"، ص٢٣٦.

[٤٨] الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص٩٦.

[٤٩] ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص٩٦.

[٥٠] شرح الأشموني، ٢٦٢/٢.

[٥١] الجرجاني، التعريفات، ص٦٢.

[٥٢] ينظر: صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٥٦٤.

[٥٣] ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص١٠٠.

[٥٤] شرح الكافية، ٣١١/٢.

[٥٥] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[٥٦] ينظر: مسعود صحراوي، مرجع مذكور، ص٢٠٨.

[٥٧] محمد الكرمي، الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، ٣١٨/١.

[٥٨] ينظر: شرح الكافية في النحو، ٢٢٥/٢.

[٥٩] القرافي، الفروق، ج٣، ص٢٢٢-٢٢٣.

[٦٠] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٣٨٤.

[٦١] ينظر:السيوطي، همع العوامع، ٤٣/٢ ، ٢٦٠/٤.

[٦٢] نقلا عن: صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص٥٧٠.

[٦٣] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص٢٧.

[٦٤] شرح الكافية في النحو، ٩٤/٢.

[٦٥] ينظر: صلاح الدين ملاوي، نظرية الأفعال اللغوية في البلاغة العربية، ص ٧٧-٨١.

قائمة المراجع:

١- الاستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،١٩٩٥،ج١

٢- الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م،٢ .

٣- أوستين،نظرية أفعال الكلام العامة،ت:عبد القادر قنيني،إفريقيا الشرق،الرباط،١٩٩١.

٤- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م،

٥- الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة،ت:إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط١، ٢٠٠٢،

٦- الجرجاني (الشريف علي بن محمد) ،التعريفات،دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٩٥.

٧- ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ١٩٨٧، ١.

٨- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٩- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة " دراسة نحوية تداولية"، جامعة منوبة، تونس، ط١، ٢٠٠١م

١٠- ابن خلدون،المقدمة،دار الكتاب اللبناني،بيروت، ١٩٦٠، ج٢.

١١- الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت).

١٢- السكاكي،مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٩٠م.

١٣- سيبويه،الكتاب،ج١،ت:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل،بيروت،لبنان،ط١،ص٥٥.

١٤- السيوطي،همع الهوامع، ت:عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ١.

١٥- الشريف (محمد صلاح الدين)، الشرط والإنشاء النحوي للكون " بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، سلسلة اللسانيات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، عدد١٦، ٢٠٠٢م، ٢.

١٦- الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

١٧- صحراوي مسعود ، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي،أطروحة دكتوراه مخطزطة،جامعة الحاج لخضر،باتنة،٢٠٠٣-٢٠٠٤.

١٨- هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤م.

١٩- صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.

٢٠- عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

٢١- طه عبد الرحمن،اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٩٨م.

٢٢- خليل عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة نحوية دلالية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣- القرافي،الفروق،تح: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ج٣.

٢٤- القزويني،الإيضاح في علوم البلاغة،ت:بهيج غزاوي،دار إحياء العلوم،بيروت،لبنان،ط١٩٨٨،١.

٢٥- ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللغوية العربية " الاستلزام التخاطبي- أنموذجا"، أطروحة دكتوراه مخطوطة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١١-٢٠١٢م.

٢٦- محمد الكرمي،الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح،١.

٢٧- المبرد،المقتضب،ت:محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت،لبنان،ج٣.

٢٨- ابن يعقوب المغربي،مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح،ج١.

٢٩- صلاح الدين ملاوي،التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي،أطروحة دكتوراه مخطوطة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٠- صلاح الدين ملاوي، نظرية الأفعال اللغوية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الرابع، جانفي ٢٠٠٩.

٣١- محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب" دراسة بلاغية"، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٢- عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠١م.

٣٣- ابن هشام، شذور الذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨.

٣٤- - ابن هشام،مغني اللبيب،ت:مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،دار الفكر،بيروت،لبنان،ط١،٢٠٠٥.

٣٥- ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٣٦- AUSTIN Quant dire c'est faire-trad de Gilles Lane